

الفصل السابع

تقرير المراجع

بعد أن يكون المراجع قد أنهى كافة إجراءات المراجعة وتحقق من أنه استوفى أهداف المراجعة وقام بفحص نظام الرقابة الداخلية وأنه أصبح لديه تأكيد قوي بأن القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها والتي أعدها العميل واقترح المراجع بعض التصحيحات أو الاقتراحات وأن العميل اخذ بها، وكما هو معلوم فإن العميل هو المسئول عن المعلومات المعروضة بالقوائم المالية وأن المسؤولية تقع عليه في الإفصاح بأمانه وشمولية، "وتمتد أهمية تقرير المراجعة إلى الجماعات الأخرى التي تولي اهتماماً خاصاً بنشاط المنشأة، والتي تتأثر به" (١).

ومن ناحية أخرى فإن تقارير المراجعة تكون ملكاً للمراجع ويجب أن يبذل عناية مهنية فائقة في إعدادها حتى يتمكن من توصيل المعلومات إلى الجمهور المعني بها من مجلس الإدارة، المستثمرون، الدائنون، البنوك... ويقوم المراجع بتوصيل المعلومات على شكل تقرير مبيناً فيه نطاق مهام المراجعة التي قام بها وحدودها ونتائجها وكذلك يجب أن يشير في تقريره إلى درجة التأكد من صدق وعدالة القوائم المالية، وفي هذا الإطار أصدرت المنظمات المهنية للمحاسبة القانونية أربعة معايير معترف بها ويجب الالتزام بها عند إعداد التقرير الخاص بنتائج فحص القوائم المالية وهذه المعايير باختصار شديد هي:

- ١- إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- ٢- وأن هذه المبادئ طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة
- ٣- تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ما تضمنته من معلومات
- ٤- رأي المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة.

(١) خليل، محمد احمد، المراجعة والرقابة المحاسبية، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٣، مصر، ص ٣٩٧.

وكذلك أكدت المنظمات المهنية على ضرورة توحيد هذا التقرير كي يتسنى لكافة المستخدمين فهم محتواه على اختلاف مستوياتهم بمعنى أن يكون هناك نموذج موحد في الحالات المتشابهة وأيضاً حددت أنواع تقارير المراجعة التي يجب أن ترفق بالقوائم المالية حيث تم توحيد اللغة المستخدمة في كتابة التقرير. "ويعتبر تقرير التدقيق المنتج النهائي لعملية التدقيق ووسيلة الاتصال بين الإدارات المختلفة وكذلك بين المنشأة والعالم الخارجي"^(١). والجدول التالي يمثل هذه الأنواع الأربعة:

الجدول (١ - ٢)

الأنواع الأربعة الرئيسية لتقارير المراجعة وبقية خدمات التدقيق الأخرى^(٢):

نوع التقرير	مثال	مصدر الدعم الرسمي
تقرير المراجعة في ضوء مراجعة القوائم المالية التاريخية التي يتم إعدادها وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها	تقرير المراجعة المعد في ضوء مراجعة القوائم المالية لشركة X	معايير المراجعة
تقرير مراجعة خاص بناء على مراجعة حسابات محده، أو أداء إجراءات متفق عليها، أو على أسس محاسبة بخلاف مبادئ المحاسبة المتعارف عليها	تقرير مراجعته خاص عن مراجعة الرصيد الختامي للمخزون في شركة X	معايير المراجعة
تقرير التدقيق أو إبداء الرأي عن أداء خدمة التدقيق وعملية إبداء الرأي.	تقرير التدقيق الخاص بالتدقيق على القوائم المالية لشركة X	معايير المراجعة
تقرير عن القيام بأداء عملية فحص	تقرير الفحص عن القيام بفحص القوائم ربع السنوية لـ X	معايير خدمات المحاسبة والفحص للشركات غير العامة، معايير المراجعة للشركات العامة.

(١) الفرحات، احمد خليل، تقييم فعالية التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

(٢) ارنز، ألفين، مرجع سابق، ص ٦٣.

وعلى ضوء الرأي الذي يكون المراجع قد توصل إليه نتيجة تطبيقه لمعايير المراجعة وبذلة العناية المهنية الواجبة فإنه أمام أربع أنواع من التقارير التي سيضمنها رأيه وعلى أساس هذا الرأي.

الشكل (١ - ١)

الأنواع الأربعة للتقارير في المراجعة:

التتظيف القياسي

في حالة تحقق الشروط الخمس التالية:

- ١ - تضمين كافة القوائم (قائمة المركز المالي والدخل والأرباح المحتجزة، الدفعات النقدية) بالقوائم المالية.
- ٢ - إثبات المعايير العامة الثلاثة بكافة جوانب عملية المراجعة.
- ٣ - جمع الأدلة الكافية والالتزام بمعايير العمل الميداني الثلاث.
- ٤ - تم إعداد القوائم المالية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- ٥ - عدم وجود حالات تستدعي إضافة فقرات تفسيرية أو تعديل بلغة التقرير.

النظيف مع فقرة تفسيرية أو تعديل الصياغة

تم إجراء المراجعة على نحو كامل، والتوصل إلى نتائج مرضية عن عرض القوائم المالية بعدالة، ولكن يرى المراجع أنه من الضروري إضافة معلومات أخرى للتقرير.

المقيد

يستنتج المراجع أن القوائم المالية كوحدة تتسم بعدالة العرض، ولكن تم تقييد مجال المراجعة بشكل يتسم بالأهمية النسبية أو عدم الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية.

السلبى أو الامتناع عن إبداء الرأي

يستنتج المراجع أن القوائم المالية لم تعرض بعدالة (الرأي السلبى) أو يرى المراجع عدم قدرته على التوصل لرأي عن مدى عدالة القوائم المالية (الامتناع عن إبداء الرأي).

إن الغرض من معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

(١) هذا هو وضع أسس وتوفير إرشادات بشأن شكل تقرير المراجعة الخارجي (المراجع).

(٢) ومضمونه الذي يصدر نتيجة لمراجعة يقوم بها مراجع مستقل للقوائم المالية للمؤسسة التي تعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. ويمكن للمراجع الاستعانة بالإرشادات التي يتضمنها هذا المعيار والاعتماد عليها في التقارير التي يصدر عن المعلومات المالية غير المدرجة في القوائم المالية.

- يجب على المراجع أن يفحص ويقوم النتائج التي تحصل عليها من أدلة الإثبات في المراجعة باعتبارها أساساً لإبداء الرأي حول القوائم المالية.

- يشتمل هذا الفحص والتقويم على الأخذ في الاعتبار لم إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة التي تصدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الهيئة). ومعايير أو ممارسات المحاسبة المحلية ذات العلاقة، ومن الضروري أيضاً الأخذ في الاعتبار لما إذا كانت القوائم المالية تلتزم بالمتطلبات القانونية والنظامية.

- يجب أن يشتمل تقرير المراجع على تعبير كتابي واضح عن الرأي في القوائم المالية في الجملة.

العناصر الأساسية في تقرير المراجع:

يحتوي تقرير المراجع على العناصر الأساسية التالية:

- أ - عنوان التقرير
- ب - الجهة التي يوجه إليها التقرير
- ج - الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية
- د - فقرة نطاق عمل المراجع (تصف طبيعة المراجعة)
- هـ - فقرة الرأي، وتحتوي على إبداء الرأس حول القوائم المالية
- و - تاريخ التقرير
- ز - عنوان المراجع

ح - توقيع المراجع

ويعتبر وضع معيار لشكل ومضمون تقرير المراجع من الأمور المرغوب فيها لأن ذلك يساعد في زيادة فهم القارئ، كما يساعد أيضاً في التعرف على الظروف غير العادية عندما تطرأ.

عنوان التقرير

- يجب أن يكون التقرير المراجع عنوان مناسب.

الجهة التي يوجه إليها التقرير:

- يجب أن يوجه تقرير المراجع بالكيفية المناسبة حسبما تقتضيه ظروف التكليف والقوانين والأنظمة المحلية.

الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية:

- يجب أن تحدد في تقرير المراجع القوائم المالية للمؤسسة التي تمت مراجعتها، بما في ذلك تاريخ القوائم المالية والفترة التي تشملها.

- يجب أن يتضمن التقرير عبارة تفيد أن إعداد القوائم المالية والتزام المؤسسة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية هي مسؤولية الإدارة، مع مراعاة ما يقصد بالإدارة في النظم والقوانين المحلية. كما يجب أن يتضمن التقرير عبارة تفيد أن مسؤولية المراجع هي إبداء الرأي بشأن القوائم المالية بناء على المراجعة التي قام بها.

- إن القوائم المالية هي بيانات مقدمة من الإدارة. ويقتضي إعداد هذه القوائم أن تقوم الإدارة بعمل التقديرات والاجتهادات المحاسبية المهمة، كما يقتضي منها تحديد مبادئ وأساليب المحاسبة المناسبة التي استخدمت في إعداد القوائم مالية. أما مسؤولية المراجع فهي مراجعة هذه القوائم المالية لإبداء رأي فيها.

- يكون إيضاح مثل هذه الأمور في فقرة افتتاحية (تمهيدية) على النحو التالي:

"لقد راجعنا قائمة المركز المالي الرفقة ل.....(اسم المؤسسة) كما هي عليه في.....(نهاية الفترة المالية). وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية (والقوائم المالية الأخرى التي تم تحديدها في معيار المحاسبة

المالية رقم "١": العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية) لتلك الفترة وتقع على إدارة المؤسسة مسئولية إعداد هذه القوائم المالية ومسئولية التزام المؤسسة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. أما مسئوليتنا فتتخصر في إبداء الرأي في هذه القوائم المالية بناء على المراجعة التي قمنا بها".

فقرة نطاق عمل المراجع:

- يجب أن يصف تقرير المراجع نطاق المراجعة، وذلك ببيان أن المراجعة تمت وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن الهيئة، وطبقاً للمعايير والممارسات المحلية ذات العلاقة حسب ما هو مناسب بما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- ودل "نطاق عمل المراجع" على مقدرة المراجع في تنفيذ إجراءات المراجعة الضرورية حسب ما تقتضيه الظروف، وهذا الأمر يعطي القارئ طمأنينة بأن المراجعة تمت وفقاً للمعايير والممارسات السائدة. ويفهم منه، بحسب المعتاد، الالتزام بمعايير أو ممارسات المراجعة المحلية في الدولة المشار إليها في عنوان المراجع، ما لم ينص على خلاف.
- يجب أن يشتمل التقرير على بيان يفيد أن المراجعة قد تم تخطيطها وتنفيذها للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية خالية من خلل ذي أهمية نسبية.
- يجب أن يصف تقرير المرتجع عملية المراجعة وأن يحتوى على ما يلي:
 - أ - إجراء الاختبارات لفحص الأدلة التي تؤيد مبالغ القوائم المالية وفصاحتها.
 - ب - تقويم المبادئ المحاسبية التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية.
 - ج - تقويم التقديرات المهمة التي وضعتها الإدارة في إعداد القوائم المالية.
 - د - تقويم عرض القوائم المالية في الجملة.

- يجب أن يشتمل التقرير على بيان من المراجع يفيد أن المراجعة التي تمت تعطي أساساً معقولاً لإبداء الرأي.
 - يكون إيضاح هذه الأمور على ألفي فقرة نطاق عمل المراجع على النحو التالي:
- لقد قمنا بالمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ويشار أيضاً إلى الأنظمة والقوانين والمعايير والممارسات المحلية ذات العلاقة)، التي تتطلب أن نقوم بتنفيذ المراجعة للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية خالية من خلل ذي أهمية نسبية، وأن تشتمل المراجعة على فحص للأدلة التي تؤيد المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية على أساس الاختبار. وأن تشمل المراجعة أيضاً على تقويم للمبادئ المحاسبية التي استخدمتها الإدارة والتقديرات المهمة التي وضعتها، وكذلك على تقويم لعرض القوائم المالية في الجملة. ونرى من مراجعتنا تعطي أساساً معقولاً لإبداء رأينا "
- فقرة الرأي

- يجب أن يبين تقدير المراجع بوضوح رأي المراجع عما إذا كانت القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فيما تقرره الهيئة الشرعية للمؤسسة، وفقاً لإطار التقارير المالية، عما إذا كانت القوائم المالية تلتزم بالمتطلبات القانونية والنظامية، كلما كان ذلك مناسباً.
- أن العبارة المستخدمة للتعبير عن رأي المراجع هي " تعطي صورة صادقة وعادلة". وتدل هذه العبارة، ضمن أشياء أخرى، على أن المراجع يأخذ في الاعتبار فقط الأمور ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية.
- تحدد الهيئة والمتطلبات القانونية والنظامية، والأحكام الصادرة عن الهيئات المهنية، والتطور في الممارسات العامة داخل الدولة، إطار التقارير المالية مع إعطاء اعتبار مناسب للعدالة وكذلك لتعهد المؤسسة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- ولإطلاع القارئ عن النص الذي يعبر به عن "العدالة" يجب أن يشير الرأي المراجع إلى إطار الذي تركز عليه القوائم المالية باستخدام

عبارة مثل "طبقاً لـ" (ويحدد معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والأنظمة والقوانين والمعايير أو الممارسات المحلية ذات العلاقة).

- قد تدعوا الحاجة، بالإضافة إلى الرأي عن الصورة الصادقة والعادلة، أن يحتوي التقرير المراجع على الرأي حول ما إذا كانت القوائم المالية تلتزم بمتطلبات أخرى تحددها اللوائح أو القوانين ذات العلاقة.

- ويكون إيضاح هذه الأمور في فقرة الرأي على النحو التالي:
في رأينا إن هذه القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة للمركز المالي لـ..... (اسم المؤسسة) كما هو عليه في... (نهاية الفترة المالية)، ولنتائج العمليات، والتدفقات النقدية (ويبين الرأي أيضاً في بقية القوائم) لتلك الفترة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره الهيئة الشرعية للمؤسسة، وطبقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (وتتفق مع...).

- يجب في كل حالة لا تذكر فيها الدولة التي استخدمت مبادئها المحاسبية أن يذكر صراحة اسم تلك الدولة، وفي الحالات التي يعبر فيها عن الرأي في القوائم المالية التي يتم توزيعها على نطاق واسع خارج دولة المؤسسة، يقترح أن يشير المراجع في تقريره إلى معايير دولة المؤسسة كما يلي:

"... طبقاً لمبادئ المحاسبة التي الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك طبقاً للمبادئ المتعارف عليها في دولة (...)."

وتساعد هذه التسمية مستخدم القوائم المالية في تحقيق فهم أفضل لمبادئ المحاسبة التي تم استخدامها في إعداد في القوائم المالية. وعن إبداء الرأي في القوائم المالية المعدة خصيصاً لاستخدامها في دولة أخرى (على سبيل المثال، عند ترجمة القوائم إلى لغة وعملة الدولة الأخرى في عمليات التمويل المتبادلة بين الدول) يجب على المراجع أن يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الإشارة لمبادئ الإشارة الصادرة عن دولة

المؤسسة، كما عليه أن يأخذ في الاعتبار أن الإفصاح المناسب في القوائم المالية قد تم أو لم يتم.

تاريخ التقرير:

- يجب على المراجع أن يحدد تاريخ التقرير اعتباراً من تاريخ الانتهاء من عملية المراجعة، وهذا يطلع القارئ على أن المراجع قد أخذ في الاعتبار التأثير في القوائم المالية وعلى التقرير الناتج عن الأحداث والعمليات التي وقف عليها والتي حصلت حتى تاريخ التقرير.
- وبما أن المراجع تقع عليه مسؤولية إبداء الرأي في القوائم المالية حسبما أعدتها وعرضتها الإدارة، فيجب عليه أن لا يؤرخ التقرير قبل توقيع القوائم المالية أو الموافقة عليها من قبل الإدارة.

عنوان المراجع:

- يجب أن يذكر في التقرير اسم موقع محدد، يكون عادة اسم المدينة التي يوجد بها مكتب المراجع الذي يتحمل مسؤولية المراجعة.

توقيع المراجع:

- يجب توقيع التقرير باسم مكتب المراجعة أو بالاسم الشخصي للمراجع، أو من كليهما معاً حسب ما هو مناسب.

تقرير المراجع:

- يجب التعبير عن رأي غير متحفظ عندما يستنتج المراجع أن القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة طبقاً لإطار التقارير المالية المحدد. والرأي غير المتحفظ يفيد ضمناً أن التغير في مبادئ المحاسبة أو في طريقة تطبيقها ونتائج هاتين قد تم تحديده وإيضاحه في القوائم المالية.
- ويعطي النموذج التالي مثلاً شاملاً لتقرير المراجع محتويًا على العناصر الأساسية المبينة والموضحة سابقاً كما يوضح التقرير التعبير عن الرأي غير المتحفظ.

تقرير المراجع:

(العنوان المناسب للمرسل إليه):

لقد راجعنا قائمة المركز المالي المرفقة ل.....(اسم المؤسسة) كم هي عليه في..... (نهاية الفترة المالية)، وقائمة الدخل، وقائمة المدخلات

النقدية (والقوائم المالية الأخرى التي تم تحديدها في معيار المحاسبة المالية رقم "١": العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية) لتلك الفترة. وتقع مسؤولية هذه القوائم المالية ومسؤولية التزام المؤسسة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة. أما مسؤوليتنا فتتصدر في إبداء الرأي في هذه القوائم المالية بناء على المراجعة التي قمنا بها.

لقد قمنا بالمراجعة طبقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ويشار أيضاً إلى النظم والقوانين والمعايير والممارسات المحلية ذات العلاقة) التي تتطلب أن نقوم بتخطيط وتنفيذ المراجعة للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية خالية من خلل ذي أهمية نسبية، وأن تشمل المراجعة أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية التي استخدمتها الإدارة والتقديرات المهمة التي وضعتها وكذلك على تقييم لعرض القوائم المالية في الجملة. ونرى أن مراجعتنا تعطي أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

في رأينا أن القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة للمركز المالي ل..... (اسم المؤسسة) كما هو عليه في.....(نهاية الفترة)، ولنتائج العمليات والتدفقات النقدية (وبين الرأي أيضاً في بقية القوائم) لتلك الفترة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره الهيئة الشرعية للمؤسسة، وطبقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية..... (وتتفق مع.....).

المراجع:

التاريخ:

العنوان:

التقارير البديلة :

- يعتبر التقرير بديلاً عن التقرير غير المتحفظ في الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى: وجود مسائل لا تؤثر على رأي المراجع: منا أمور يرغب المراجع التأكيد عليها.

الحالة الثانية: وجود مسائل تؤثر على رأي المراجع:

- أ - الرأي المتحفظ
- ب - الامتناع عن إبداء الرأي
- ج - الرأي السلبي.
- إن وضع نموذج يوحد شكل ومحتوى كل نوع من أنواع التقارير البديلة تؤدي إلى زيادة فهم مستخدمي هذه التقارير. وعليه، فإن هذا المعيار يتضمن اقتراحاً بالصياغة التي تستخدم في إبداء الرأي غير المتحفظ، كما يتضمن أيضاً نموذجاً لعبارة بديلة لاستخدامها عند إصدار تقارير بديلة.

وجود مسائل لا تؤثر على رأي المراجع

- يمكن في ظروف معينة إضافة فقرة في تقرير المراجع للتنبيه على أمر معين بغرض إبراز أثره في القوائم المالية. ويتم إدخال هذه الفقرة ضمن إيضاح حول القوائم المالية يناقش ذلك الأمر يتوسع أكبر. إن إضافة مثل هذه الفقرات للتنبيه على أمر لا يؤثر في رأي المراجع، وربما يكون من الأفضل إضافة هذه الفقرة بعد فقرة رأي المراجع على أن تشير تلك الفقرة إلى أن حقيقة رأي المراجع ليس متحفظاً بهذا الشأن.
- في حالة وجود أمر ذي أهمية نسبية يتعلق ب مشكلة استمرارية المؤسسة، يجب على المراجع إبراز ذلك بإضافة فقرة في تقريره.
- يجب على المراجع أن يأخذ في اعتباره إضافة فقرة في تقريره في حالة وجود عدم تيقن ذي أهمية نسبية في أمر تعتمد نتيجته على أحداث مستقبلية قد تؤثر على القوائم المالية (ما عدا مشكلة استمرارية المؤسسة). ان عدم التيقن ينشأ عن مسألة تعتمد نتيجتها على تصرفات أو أحداث مستقبلية لا تخضع للرقابة المباشرة للمؤسسة والتي قد تؤثر على القوائم المالية.
- يعطي النموذج أدناه مثلاً لفقرة في تقرير المراجع للتنبيه على أمر فيه عدم تيقن ذو أهمية نسبية: مثال: " في رأينا.... (تذكر نفس العبارات السابقة في فقرة الرأي رقم ٢٨)"

دون إبداء تحفظ في رأينا، نوجه الانتباه إلى الإيضاح (س) المرفق بالقوائم المالية. أن على المؤسسة دعوى مطالبة بمصاريف تأدية بحجة مخالفة لحقوق امتياز. هذا وقد رفعت المؤسسة دعوى بالمقابل، وما زالت كلتا الدعوتين تخضعان للتحقيق الأولى وللإجراءات القضائية. ولا يمكن تحديد نتيجة الأمر حالياً. ولم يتم تحديد مخصص للمطالبة المحتملة في القوائم المالية".

- يعتبر حسب العادة إضافة فقرة تنبيه على مشكلة استمرارية المؤسسة أو عدم التيقن في أمر ذي أهمية نسبية كفاية للوفاء بمسؤوليات المراجع الخاصة بالإبلاغ عن مثل هذه الأمور. وعلى أية حال، قد يرى المراجع في الحالات القصوى، كتلك التي تنطوي على شكوك مضاعفة ذات أهمية للقوائم المالية، أن من المناسب إصدار تقرير يتضمن امتناعه عن إبداء الرأي بدلاً من إضافة فقرة تنبيه على الأمر.
- وبالإضافة إلى استخدام فقرة للتنبيه على أمر من الأمور التي تؤثر على القوائم المالية، فإن المراجع قد يستخدم في تقريره فقرة تنبيه على أمر للإبلاغ على أمور أخرى غير تلك التي تؤثر على القوائم المالية، ويفضل ذكر ذلك بعد فقرة الرأي. من أمثلة ذلك ما إذا كان من الضروري إجراء تعديل لمعلومات أخرى في مستند يحوي قوائم مالية تمت مراجعتها ورفضت المؤسسة إجراء تعديل، فإن على المراجع أن يأخذ في الاعتبار أن فقرة في التنبيه الأمور يوضح عدم الاتساق الجوهرية. ان فقرة التنبيه على أمر يمكن أيضاً استخدامها عند وجود مسؤوليات إضافية تتعلق بإبداء رأي عن الالتزام بالقوانين.

وجود مسائل تؤثر على رأي المراجع

- قد لا يتمكن المراجع من إبداء رأي غير متحفظ حيث يقدر المراجع أن التأثير في القوائم المالية قد يكون ذا أهمية نسبية، وقد لا يكون، وذلك في الحالتين التاليتين:

أ - وجود قيود على نطاق عمل المراجع.

ب - وجود اختلاف مع الإدارة بشأن تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره الهيئة الشرعية للمؤسسة، أو في ما يتعلق بقبول السياسات المحاسبية التي تم اختيارها، أو طريقة تطبيقها، أو كفاية الإفصاحات في القوائم المالية.

إن الظروف المشار إليها في الحالة (أ) قد تؤدي على إصدار رأي متحفظ أو الامتناع عن إبداء رأي. كما أن الظروف المشار إليها في الحالية (ب) قد تؤدي إلى إصدار رأي متحفظ أو إعطاء رأي سلبي. وسيتم مناقشة هذه الظروف بصورة موسعة في الفقرة ٤١ - ٤٦.

- يجب إصدار رأي متحفظ عندما يستنتج المراجع عدم تمكنه من إبداء رأي غير متحفظ، إلى أن أثر الاختلاف مع الإدارة، أو وجود قيود على نطاق العمل ليس ذا أهمية نسبية أو ليس شاملاً بالدرجة التي تستدعي إصدار رأي سلبي أو الامتناع عن إصدار رأي. ويجب التعبير عن الرأي المتحفظ باستعمال تعبير "باستثناء" لآثار الأمر الذي يتعلق به التحفظ.

- تعطي النماذج التالية توضيحات لكل من الأمور الآتية:

وجود قيد على نطاق عمل المراجع يستدعي إبداء رأي متحفظ

"لقد راجعنا... (بقية الكلمات موضحة في الفقرة التمهيدية ٢٨)

باستثناء ما سيتم مناقشته في الفقرة التالية، لقد قمنا بالمراجعة طبقاً لي... (بقية الكلمات موضحة في فقرة النطاق ٢٨)

لم نستطع الحصول على تأكيد مستقل بالنسبة للعملية.... التي تبلغ قيمتها.... فضلاً عن ذلك، فإن المستندات الأصلية المتعلقة بعقد..... لم يتم تقديمها لنا. كما لم تكن هنالك إجراءات مراجعة أخرى مقنعة يمكننا اعتمادها للتأكد من إمكانية استرداد المبلغ.

باستثناء الآثار المترتبة على مثل هذه التعديلات، إن وجدت، والتي ربما اعتبرناها ضرورية لو كنا قادرين على تكوين قناعة بإمكانية استعادة المبلغ (الدين). فإن القوائم المالية في رأينا تعطي صورة صادقة وعادلة... (بقية الكلمات الموضحة في الفقرة الرأي ٢٨).

وجود قيد على نطاق عمل المراجع يستدعي الامتناع عن إبداء الرأي

"لقد ارتبطنا بإجراء قائمة المركز المالي المرفقة ل.....(اسم المؤسسة) كما هي عليه في....(نهاية الفترة) وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية لتلك الفترة (وأية قوائم مالية قد تم تحديدها في معيار المحاسبة المالية يقيم "أ": العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية) ويقع مسئوليات إعداد هذه القوائم المالية ومسئولية التزام المؤسسة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على إدارة المؤسسة (حذف الجملة التي تبين مسؤولية المراجع).

(الفقرة التي تناقش نطاق المراجعة يجب أن يتم تعديلها وفقاً للظروف).
(إضافة فقرة تناقش وجود قيود على نطاق عمل المراجع كما يلي):
لم نستطيع الحصول على تأكيد مستقل بشأن عملية.... التي تبلغ قيمتها.... فضلاً عن ذلك، فإن المستندات الأصلية المتعلقة بعقد.... لم يتم توفيرها لنا. كما لم تكن هنالك إجراءات مراجعة أخرى مقنعة يمكننا اعتمادها للتأكد من إمكانية استرداد المبلغ.
في ضوء أهمية الأمور التي تمت مناقشتها في الفقرة السابقة. فإننا لا نستطيع إبداء رأينا حول القوائم المالية.

وجود اختلاف مع الإدارة:

- قد يختلف المراجع مع الإدارة بشأن أمور مثل قبول السياسات المحاسبية التي تم اختيارها، وطرق تطبيقها، أو كفاية الإفصاحات في القوائم المالية. وفي حالة وجود اختلاف ذي أهمية نسبية في القوائم المالية فإنه يجب على المراجع أن يبدي رأي متحفظ أو رأياً سلبياً.
- تعطى النماذج التالية توضيحات لكل من الأمور (ذات الأهمية النسبية) الآتية:

وجود اختلافات على السياسات المحاسبية (طريقة محاسبة غير مناسبة) يستدعي إبداء رأي متحفظ

"لقد راجعنا... (بقية الكلمات موضحة في الفقرة التمهيدية ٢٨)

لقد قمنا بالمراجعة طبقاً ل..... (بقية الكلمات موضحة في فقرة النطاق ٢٨)

كما هو موضح في الملاحظة (س) حول القوائم المالية، لم يتم احتساب استهلاك في القوائم المالية، وهذه الممارسة، في رأينا، ليست طبقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إن الاستهلاك عن السنة المنتهية في.... (نهاية الفترة المالية)، يجب أن يكون وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك باستخدام معدلات سنوية مقدارها...٪ للمباني و...٪ للمعدات. وعليه يجب تخفيض الأصول الثابتة بقيمة استهلاك متراكم قدره....، كما يجب زيادة كل من خسائر السنة والعجز المتراكم بقيمة.... و.... على التوالي.

وفي رأينا، باستثناء أثر ما تمت الإشارة إليه في الفقرة السابقة على القوائم المالية، فإن هذه القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة (بقية الكلمات الموضحة في فقرة الرأي ٢٨)

وجود اختلاف على السياسات المحاسبية (الإفصاح غير الكافي) يستدعي إبداء رأي متحفظ

"لقد راجعنا... (بقية الكلمات موضحة في الفقرة التمهيدية ٢٨) لقد قمنا بالمراجعة طبقاً ل..... (بقية الكلمات موضحة في فقرة النطاق ٢٨)

قامت المؤسسة المالية الإسلامية في....، بإبرام عقود... قيمتها.... لأغراض تمويل المحاصيل. وتحدد الإتفاقيات صرف أرباح الأسهم النقدية في المستقبل من الأرباح الناشئة بعد..... وفي رأينا أن الإفصاح عن هذه المعلومات مطلوب من قبل.....

وفي رأينا باستثناء حذف المعلومات المشار إليها في الفقرة السابقة على القوائم المالية، إن القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة..... (بقية الكلمات الموضحة في فقرة الرأي ٢٨)